

أضواء على ندوة عدن حول غسيل الأموال:

برپریتہ فسیل الاظہوار کانٹھکاس لڑکہ النظام اسلامی و النقدی العالی و تھاولی

الثانية في توطين تلك الأموال بالدول المستقبلة من خلال تحويل واستثمار تلك الأموال بصفة مستمرة لإخفاء وقطع العلاقات بينها وبين مصدرها من خلال إجراء العديد من الطبقات المقدعة والمختلقة بشكل محافظ الاستثمار للأوراق المالية الحكومية أو أسواق العملة والمواد الأولية أو المعادن أو تحويل الأموال بين فروع الصرف الواحد أو تحويلها بين مصارف مختلفة في بلدان مختلفة.. أما المرحلة الثالثة فتشمل الاندماج أو التكامل والتي يتم فيها تجميع الأموال من مصادرها المختلفة وتسيير الأصول غير التقليدية مثل الأوراق أو الاستثمارات في حساب واحد يأخذ الطابع القانوني لصالح العميل صاحب الأموال المغسولة لحساب واحد.. ومن خلال المراجعة والمرأفة الدقيقة يتتأكد لنا من واقع البيانات الدولية والتي تعدد فيها التقديرات الدولية وحجم الأموال المغسولة سنويًا حيث تقدر الهيئة الدولية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتبييضها (fatf) حجم الأموال ما بين (خمسة وتسعين مليار دولار إلى تريليونين ونصف تريليون دولار) بينما يشير تقرير آخر صادر في استراليا إلى أنها تصل إلى (٢٨٢ تريليون دولار) فيما يقدر صندوق النقد الدولي حجمها بـ (٥٪ من الناتج اليولي العالمي) الذي يصل ما بين (٦٠٠ إلى ١٦٠٠ مليار دولار) أما برنامج الأمم المتحدة لغسل الأموال فقد قدرها بنحو (٥٠٠٠ مليون دولار) سنويًا إذا ما تم الأخذ بالاعتبار كافة قنوات الكسب غير المشروع مثل الأموال التي تنتج عن عملية التهريب والاتجار في الرقيق الأبيض والتهرب الضريبي وتقاضي العمولات والفساد الإداري وتزوير العملة والاتجار بالمخدرات والسلام وعملية الغش التجاري.. ذلك يطرح على بساط البحث قضية بنية خطرة وهامة تتمثل في أزمة مخاطر النظام المالي والنقد العالمي الذي يensem في دوره بهذا القدر أو ذاته في نقاشي وتعقق جريمة غسل الأموال وتبييضها التي تمارس من قبل العصابات الدولية للمافيا وخلافها من المنظمات التي تمارس الجريمة المالية الدولية في هذا العالم.. وفي هذا الإطار سوف نعرض دراسة وتحليل مساوئ وأخطار النظام المالي والنقد العالمي القائم حالياً في إطار دعوتنا وتحليلنا الدوليين المتمثل في معونتنا نحو هيكلة عالمية جديدة ونظام مالي ونقدي عالي جديدي يتجاوز كافة سلبيات وأخطاء النظام المالي والنقد العالمي القائم حالياً والتهاوى يوماً عن يوم.

لدنن التي توج فيها أكبر قدر من التحوط ملياري دولار كعادل لمبلغ عشرة ملايين دولار كان يستثمرها في المشاريع داخل سوق لدنن العربية، وبذلك يتتأكد لنا بأن العولمة الاقتصادية من خلال عمليات التحرير الاقتصادي للتجارة وانسياب رؤوس الأموال وتتفقها هي التي قادت إلى عمليات الضمارية التي أدت بدورها إلى تفجر الأوضاع في آسيا وروسيا وأمريكا اللاتينية وإمكانية انتقالها إلى جميع البلدان التي تتواجد على رأسها صناديق الاستثمار أو الأموال الساخنة أو التي تتحول الكترونياً والذي سهل ذلك كان سببه بالأساس المطالبات بفتح الأسواق أو التحرير المالي والتجاري إزاء استراتيجية معينة تؤدي إلى تعدد العالم والتي تقدمها الولايات المتحدة وتصنوف النقدين الذي تسيطر عليه وذلك الرؤية أو الاستراتيجية قد تكون وراء وقوع العالم الصناعي الغربي ذاته في مشكلات اقتصادية ومالية حمّة، ولا يحمد عقبها وهذا ما سنتناوله في تناولاتنا القادمة لأن كل ذلك يعكس حقيقة الأزمة البنوية للنظام المالي والنقد العالمي وتهاويه.

كما ينبغي بشكل دائم ومنظم التعميم للبنوك بالمحافظة على السجلات والدراسات وكشفوفات الحسابات المتعلقة في المعاملات المصرفية والاحتفاظ بها لمدة لا تقل عن عشرين عاماً وكذلك إبلاغ الإدارة العليا للبنك المعني في حال الاشتباه أو اكتشاف عمليات مشبوهة دون لفت نظر صاحب الشأن حتى يتم التحقيق في ذلك والتحقق من صحة العملات وأخذ الحيطنة والحد من العمارات المزيفة.. وبذلك تغدو القوانين التي تأخذ دوراً أساسياً في كفاحة غسل الأموال من أفضل التشريعات الفاعلة في ظروف البلدان النامية وبخاصة أن مثل هذه البلدان النامية مطلوبة في إصدار التشريعات الخاصة في مكافحة تبييض الأموال وبخاصة المنطقة العربية، حيث هي مطالية بإصدار التشريعات الخاصة بمكافحة غسل الأموال على الأقل من باب الحيطنة والحد من التحوط من توغل هذه الظاهرة في مصارفها ومرتكباتها المالية.. إننا نرى إنه بالقدر الذي تصدر فيه موضوع مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مؤخراً أجندته الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة خصوصاً بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١م فقد أثار اهتمام مؤسسات الرقابة المالية بما فيها الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي وغيرها.. الخ.

ولقد فرض قرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٣٧٣) الصادر في مايو ٢٠٠٢م والذي يفرض على جميع دول العالم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالرغم من أن هذا القرار لا يزال شير حقيقة عدد من الدول خصوصاً الدول العربية والإسلامية فيما يتعلق بالإرهاب فإنا كختصين بالمصارف نرى أن الترتيبات المقترنة بمكافحة محدد للإرهاب فإننا كختصين بالمصارف نرى أن الترتيبات المقترنة من المصادر المختلفة لمكافحة غسل الأموال والتي تصل في العالم أحياناً سنويًا ما بين (خمسة ملايين واثنين وثمانين من عشرة تريليون دولار) تتركز أماكن غسلها في داخل الدول الغربية فإن ذلك يطرح على بساط البحث الفاعلة للوقاية منها وكشفها والقضاء عليها كاملاً ونهائيًّا.

إزاء ذلك وفي إطار كل ما سبق يبرز السؤال حاداً وقوياً هل بإمكان دول العالم التي تتجه إلى مكافحة أو الحد من جرائم غسل الأموال تحقيق ذلك؟ وماذا لم يتم لها ذلك خلال السنوات الماضية؟.. في هذا الإطار يغدو الأمر الذي يندرج فيما يحصل في مكافحة غسل الأموال ما يدعو ان يكون سوى محاولة إخفاء وتغيير للأموال العائدة من الاتجار المحظور أو التي تعود ملكيتها مصادرها إليها والتي بها تغدو العملية هي تلك التي يتم بموجبها إدخال الأرباح المتولدة عن التجارة غير المشروعة التي تقوم بها وفقاً لمعطيات وأنظمة نظام الدخل الذي يساهم في تعزيز الأزمة من جهة ومن جهة أخرى يفاق ويقوى غسل الأموال كشكل من إشكال العمل غير المشروع للأموال التي توضح بذلك الاتجاه كإنتاج لأزمة ذلك النظام الذي يقوم عليه النظام المالي النقدي العالمي الذي يقوم عليه .. وهذا ما سترعرض عليه في قرقة قادمة.. حيث سنعرض الان إلى التحقق الدقيق وال شامل من واقع الدراسات التي أجريت بواسطة برنامج الأمم المتحدة لمراحل غسل الأموال ومكافحتها والتي تؤكد أن بورصة غسل الأموال تتكون من ثلاثة مراحل تبدأ المرحلة الأولى بإدخال أموال الإيداع النقدي حيث يتم إدخال الأموال القرفة إلى النظام المالي في دولة ما بهدف تهريب الأموال من تلك الدولة التي تم فيها الخطوات اللاحقة لعملية غسل الأموال.. وتتمثل المرحلة

نقطة: على الرغم من أن جريمة غسيل الأموال حدثت العهد، ولكن عالمية انتشارها وبصورة متتسعة أضحت هو الأمر الذي يطرح على بساط البحث الضرورة القصوى التي لا بد منها في إطار التعاون الدولي والتصدي لها ومكافحتها حيث أن الظروف والمكونات التي تستوجبها لتحقيق ذلك فيما يتصل بمكافحتها في البلد الواحد لنفسه أمراً تتوفّر له وسائل التحقيق الكامل والوقي بسبب بسيط هو أن المجرمين متى ما تبيّن لهم بأن هناك خللاً ما في بلد معين فانهم سرعان ما يلتجأون إلى هذا البلد أو ذاك وعبره ينتقلون بحرية تامة ومن هذا المنطلق يستوجب الأمر تحقيق التكامل للجهود الدولية حتى تتحقق بها المكافحة الكاملة والشاملة من خلال وضع وإرساء الضوابط والإجراءات القانونية والكفيلة بالكافحة الفعالة لها كجريمة لغسيل الأموال والمجرمين بها في إطار مواكبة المستجدات العالمية في هذا الشأن مع الأخذ بعين الاعتبار بأن معظم العمليات المكتشفة هي بالأسواق الأمريكية والأوروبية كبئر لذلك الأمر الذي يعني بضرورة اتخاذ خطوات جبارة من قبل السلطات الأمريكية والأوروبية بمحاجل مكافحة وسائل وطرق ممارسة جريمة تغسيل الأموال وفقاً للمتطلبات التي تتطلبهما وسائل المكافحة العالمية لها وبخاصة إذا ما عرفنا بأن حجم الأموال التي يتم غسلها سنوياً بالعالم تصل إلى تريليون ونصف التريليون أي ما يوازي (١٥٠٠) مليار دولار الأمر الذي يستوجب على الصعيد الوطني لكل دولة في العالم ان توسع في وسائل الوقاية من هذه الجريمة وطرق كشفها وأدوات القضاء عليها في إطار السياسة الوطنية والفعالة لمكافحتها كما قامت بذلك بلادنا.

الدكتور / جلال عبدالعزيز القباطي

المدخل

للتحقق من العمليات المالية التي تقوم بها مع العملاء لاحتمال أن تكون أموالاً ناتجة عن عملية غسل أموال وذلك من خلال التتحقق من شخصية العميل لاستفادة الوثائق الشخصية والقانونية للأفراد والشركات والجمعيات وكذا منع فتح حسابات باسماء مستعارة أو وهمية بالإضافة إلى التتحقق من شخصية العميل الذي لا يوجد حساب بإسمه ويرغب في تحويل مبالغ نقدية تزيد قيمتها عن مبلغ عشرة آلاف دولار أو ما يعادلها بالعملات الأخرى وضرورة التنبيه والتتأكد من شخصية المودع للambilال النقدية الكبيرة أو الشيكات السياسية في حسابات مفتوحة لشخص أو أشخاص آخرين لا ظهر أسماؤهم في طلب فتح الحساب أو التوكيل بالتوقيع أو الذي لا تتوفر له الصفة القانونية بإيداع أموال في ذلك الحساب.. كما ينبغي التشديد على أحد الاحتياط والحنر واستفادة كافة البيانات الازمة في الحالات المتعلقة في تأجير الصنابيق الحديبية وتحصيل شيكات من جهات خارجية مجرية لصالح عماله وأخرين أو إيداعات نقدية كبيرة تبدو غير طبيعية وكذا في حال تضخم في الودائع النقدية بدون سبب واضح أو تحويل مبالغ كبيرة إلى الخارج لصالح أشخاص غير مقيمين أو في حالة فتح حسابات متعددة لشخص واحد بدون مبرر

وفي سبيل تحقيق ذلك فقد أشار صندوق النقد الدولي بالإجراءات التي اتخذتها بلادنا بشأن مكافحة غسيل الأموال وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي بهذا الشأن حيث صنفت اليمن ضمن (١٠٠) دولة ملتزمة بالمعايير الدولية في مكافحة تبييض الأموال من (١١١) دولة، حيث يسجل في ذلك للسلطات المختصة وغيرها اتخاذ عدد من الإجراءات لمكافحة تبييض الأموال والتي من أبرزها إعداد مشروع القانون الخاص في مكافحة غسيل الأموال والذي استغرق مناقشته في حينها لدى مجلس الإدارة في البنك المركزي أكثر من خمس مرات، وكذلك إصدار المنشورات الخاصة بذلك إلى كافة البنوك وشركات الصرافة بشأن التحذير والتقطيف إزاء الأموال المشبوهة، وهو الأمر الذي يستدعيه وتوجيهه الإجراءات الملزمة لجميع البنوك ومنشآت الصرافة

قراءة في : كتاب الأولو

أَبْشِرْنَا اللُّؤْلُؤَ وَالسِّيرِهِ
وَبِزِيرَهِ وَسُلْطَانِهِ الْمُسْكِهِ

ذی نطفہ ف

جاء بها آدم صلب أحص
الرأس فيه الشيب لم يشمل
تختصم اللجة في العوطب
ذى التيار والجلجل
بشر اصحاب الله أنها
تجبر فقر البائس الأرممل

في الفصل الأول من الأستشهاد بسفر العرب ما يمكّن حصره في هذه المخاجة .
اما الفصل الثاني في الكتاب يذكر الكاتب وصف اللؤلؤ في كتب الاحجار الكريمة
حيث يبيح علم الاحجار والجوهر عن كيفية الاحجار الكريمة
نبأ البرية للкамاس والياقوت والفيروز والبرجرة كالدر والمرجان وغير ذلك .
رقة جيدها من ربيتها وخصوصا كل منها ومنافعها وأغراضها بالنسبة للانسان
صنفون في هذا الفصل كثيرون . ذكر منهم جابر بن حيان المتوفى سنة ٢٠٠
بيبة الاحجار وكتاب الجوهر الكبير وطاردي بن محمد الحاسب المتوفى
٢٠٦هـ وكتابة السمعي منافع الاحجار وكتاب الجوهر وصفاته وأوصافه
اصين والتاجر لمحمد بن مأسوية وكتاب الجوهر وأصنافه لمحمد بن شاد
هري وغيره مئات .
فصلة الثالث جاء في الكتاب عن نشأة اللؤلؤ بين القداماء والمحدثين في ترک
الحادي عشر مكتبة تكنولوجيا ستوكهولم ، فئة الكاتب المؤلفات العلمية في شوالات وإن

فصل الخامس هو أهم فصول الكتاب ففيه الحديث الجغرافي وكذلك التعاريف
لبلبيعة مناطق الغوص التي درسها وبحث فيها الكاتب والمعروفة عند أهل الصنف
منطقة بالمخاصل .. أي مغاصات اللؤلؤ .. وكذلك عن مواقعها وأمداداتها
من البحر . يقول البيروني كما جاء في هذا الفصل من المخاصل
ما المواقع التي ينجح فيها غوص الغواص بالحصول على صدف ذي اللؤلؤ
مشهورة وإليها تتجه السفن بالازوادة لامانة والجراء بقدر البعد عن السواحل

نطقة الخليج العربي بلغت عشرة اسماء وكذلك اجود مناطق الغوص في مغاصات البحرين ومقاصات خليج عمان ومقاصات البحر العربي وهذه الاختيارات بالقرب من جزيرتي سقطرى اليمنية مصيره العمانيه وجاء في وصف البكرية لفحة الغوص في سقطرى اليمنية بأن اجزاء يعلون لليهود والنصارى بالقرب من جزيرة سقطرى موضع يقال بها معيث به مغاص اللؤلؤ وبالقرب من جزيرتي جزيرتي يقال لها (القطريه) قال الادريسي عنها أنها جزيرة عامرة يسكنها من النصارى لكن زبدهم عربي وهم يتكلمون بالعربى ويدعون أنهم عرب وغدر ونكأية يقطعن بالمرأكب الملاحة والآتية فيما بين البحرين والبصرة الى قرنة.

في قصول ثانية غير الخامسة ولا يخلو فصل من فصوله من الرؤى والتحليل التي تتم عن مدى ثقافة المؤلف العالمية جداً في مختلف مناحي الأدب والتاريخ والتراث غير تخصصه الذي امتعنا به في بحثه وفلسفته لحيات المؤلف.

في الفصل الأول كان الحديث ما بين تاريخ الغوص على اللؤلؤ وما جاء ذكره في الشعر العربي القديم يستعرض فيه الكاتب تاريخ الآلهي منذ أربعة الآف عام من حين أن سجلت الوثائق الآشورية وصول كمية من (عيون السمك) كما كان يطلق عليها آنذاك في بلون وهو الاسم القديم للبحرين كما سجل الكتاب أن في المتحف المصري لآلئ من العهود القديمة توقف شاهداً على حب المصريين القدماء في التزين بها والمباهلة باقتهاها ويشير الكتاب إلى عدد من المؤرخين الذين أشاروا أنه عندما تزوج الإسكندر القوطي واتباعه الشامون بالنساء الفارسية كانت لأكي الخليج العربي هي زينة أولئك الحسان وفي العصر الروماني عرفت تجارة الآلئ معروفة جيدة فأرسل الرومان القوافل عاماً بعد عام إلى بلاد الهند في طلب تلك الآلهي وكانوا يدفعون أثماناً عالية للحصول على الدرر الجميلة وقيل كما جاء في الكتاب أن يوليسيوس قيسير غزا بريطانيا عام ٥٤-٥٥ قبل الميلاد بناء على إشاعة عن وفرة الآلهي هناك ويدرك في الكتاب أن المؤرخين أن تاج خان القتر الذي تغلب عليه الفرس في القرن الخامس الميلادي كان مرصعاً بالآلئ ولم يكن عرب الجزيرة العربية يقلون اهتماماً باللؤلؤ عن شعوب الأرض الأخرى فقد أدركوا قيمة هذا المعدن النفيس وانشقوها بأمره وعملوا على استخراجها من لحج البحر المحيطة ببلادهم ومع كل الأحوال التي كانوا يتعرضون لها فإنهم بعد كل موسم غوص بعد أن يعودون إلى ديارهم وأهاليهم يقصون حكايا تهم مع البحر والصعوبات التي واجهتهم في سبيل الحصول على مطلبهم العزيز الغالي وكانت تلك الحكايات والقصص كما يصفها الكتاب منها للشعراء القدماء استلهموها منها معاني شتى في تصويرهم التي سجلت صورة للغواص هيئه وعملاً لا تختلف عن تلك الصورة التي رويت لنا في عصرنا هذا فقد أورد الكاتب وصف الغوص على اللؤلؤ في البحر المحيطة بشبه الجزيرة العربية على لسان عدد من شعراء الجاهلية وصدر الإسلام ذكر منهم المسيب بن عيسى الذي توفى قبل المهرجة بزمن وهو خال الأعشى الذي أدرك الإسلام والمدخل السعدي (ربيع بن مالك) الذي توفى في زمن خلافة عمر بن الخطاب أو عثمان بن عفان رضي الله عنهما وأبي ذئب الهذلي وكذلك عدي بن وداع شاعر الجاهلية وعمرو بن الاحمر الباهلي وهو من المخضرمين الذين أدركوا الإسلام وأمدته به العمر إلى أيام عبد الملك بن مروان ومن العصر الاموي يذكر اثنين من مشاهير شعراء ذلك العصر هما الفرزدق والقطامي . قال المسيب بن عيسى يشبه البحر بجمانة صاحتة بجمانة العصر بما الفرزدق والقطامي . الغواص من لجة البحر :

في اثناء زيارتي لـ بيت الكويت في القرية العالمية في دبي في اثناء مهرجانها السنوي مهرجان دبي للتسوق الذي ما زال قائماً حتى الثاني من شهر فبراير القادم استضافني فنان الكويت التشكيلي الكبير الاستاذ جمال العلي بترحاب ومودة أعجز من أن أصفها في أمسية دافئة رغم شدة برودة الطقس ضمت عدداً غير قليل من مثقفي دولة الكويت الشقيقة وأحسب إنني أجعل من مثل هذه الزيارات عندما تسنح لي الفرصة إلا يفوتنى زيارة "بيت الكويت" وبيت الكويت" هذا إنما هو جناح دولة الكويت في هذا المهرجان العالمي الذي تشتراك فيه معظم دول العالم ومنها بلادنا اليمن يعرضون من خلاله تجارتهم وثقافتهم وفنونهم بمختلف اشكالها وألوانها ويكون للسوق فيه الحيز الكبير .

حناج الكهفيّة، أو بيت الكهفيّة كما يُعرفها في الأدب العربي.

كجمانة البحري جاء بها
ما الاعشى في وصفه لللؤلؤة فيقول :
كأنها درة زهراء اخرجها غواص دارين يخشى دونها الغرقا
لخبل السعدي يصف صاحبته مشبهاً بها اللؤلؤة :
وتريرك وجهاً كالصحيفة لا
ظمآن مختلِّج ولا جهم
كعقيلة السدر استثناء بها
محراب عرشن عزيزها العجم

أعلى بها تمنا وجاء بها
شخت العظام كأنه سهم
بابانة زيت واخرجها
من ذي غوارب وسطه اللخم
كما أخذ الكاتب عن أبي ذويب الهذلي قوله في وصف الغواص وما يبذله في سبيل
حصول على تلك الكرة الألوؤة:
أزال كغرينيق الضحول عموج
من الألين محراس أفن سحيح
جاز إليها لجة بعد لحة
فجاء بها بعد الكحال كأنه
لأمما عن عدي بن وداع شاعر الاizard فأخذ الكاتب عنه وصفه للغواص واللؤؤة: